
Research article

The Relationship Between the Difficulty of Reading Credit Risk Disclosure and the Level of Credit Risk Considering the Moderate Role of the Corona Pandemic: An Applied Study on Saudi Banks.

Atheer Mohammed Abd Allah Alshehri^{1*}, Maha Ali Hussein Mutaen²

¹Accounting Department, College of Business, King Khalid University. Atheer3349@gmail.com

²Accounting Department, College of Business, King Khalid University. Maha39334@gmail.com

* Correspondence: Atheer3349@gmail.com

Abstract: This research aims to test the relationship between difficulty reading credit risk disclosure and credit risk. The research also aims to test the impact of the Corona pandemic as a moderating variable on this relationship. This is done using a sample of Saudi banks listed on the Saudi Stock Market (Tadawul) during the period 2018-2021. The results of the study showed that there is a positive, statistically significant relationship between reading credit risk disclosure and credit risk. Moreover, after the Corona pandemic, the results indicated that there is an impact of the Corona pandemic on the relationship between credit risk disclosure and credit risk, as after the pandemic, risk disclosure became less. complication.

Keywords: Credit Risks Disclosure, The Level of Credit Risk, The Corona Pandemic, and Saudi Banks.

APA Citation: Alshehri A. M. A.A., Mutaen M.A.H. (2024). The relationship between the difficulty of reading credit risk disclosure and the level of credit risk considering the moderate role of the Corona pandemic: An applied study on Saudi banks. *Journal of Business and Environmental Sciences*, 3(2), 353-375.

Received: 8 June 2024; **Revised:** 20 June 2024; **Accepted:** 30 June 2024; **Published:** 8 July 2024

The Scientific Association for Studies and Applied Research (SASAR)

<https://jcese.journals.ekb.eg/>



Copyright: © 2024 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.

أثر جائحة كورونا على العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان في البنوك السعودية

أثير محمد عبد الله الشهري¹، مها علي حسين مطاعن²

¹كلية الاعمال ، جامعة الملك خالد، ابها، المملكة العربية السعودية

²كلية الاعمال ، جامعة الملك خالد، ابها، المملكة العربية السعودية

المخلص: يهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان. كما يهدف البحث إلى اختبار أثر جائحة كورونا كمتغير مُعدل على هذه العلاقة. وذلك باستخدام عينة من البنوك السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول) خلال الفترة 2018-2021. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان علاوة على ذلك بعد جائحة كورونا أشارت النتائج إلى أن هناك تأثير لجائحة كورونا على العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان حيث ان بعد الجائحة أصبح الإفصاح عن المخاطر أقل تعقيد وأكثر قابلية للفهم.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح عن مخاطر الائتمان، ومستوى مخاطر الائتمان، وجائحة كورونا، والبنوك السعودية.

1-مقدمة البحث :

في الآونة الأخيرة، أصبحت إدارة مخاطر الشركات موضع اهتمام كبير في عالم الشركات. إذ تتعرض الشركات في ظل بيئة العولمة لأنواع مختلفة من المخاطر التي تؤثر على قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين. لذلك، يُتوقع ألا تقوم الشركات بتحديد وإدارة المخاطر فحسب، بل يجب عليها أيضاً أن تقوم بالإفصاح عنها اختيارياً لأصحاب المصالح، حيث يطلب واضعو المعايير بشكل متزايد من الشركات الإفصاح عن هذه المعلومات. وفي المقابل، يوجد تصور لدى الشركات بأن الإفصاح عن المخاطر يمكن أن يُظهر انطباعاً سلبياً بين أصحاب المصالح حول مستقبل الشركة، وبالتالي الاتجاه إلى عدم الإفصاح عنها. وتمشياً مع هذه المعضلة المتنامية للإفصاح عن المخاطر، فقد تم التركيز على موضوع الإفصاح عن مخاطر الشركات بشكل كبير من قبل الباحثين (e.g., Mazumder and Hossain 2018; Ibrahim et al. 2019).

وعلى الرغم من إلزام الشركات بالإفصاح عن المخاطر وإدارتها في بعض البلدان المتقدمة نتيجة لأهمية ذلك بالنسبة للعديد من أصحاب المصالح، إلا أنه لا يزال اختيارياً بشكل كبير في أجزاء كثيرة من دول العالم. إذ يُترك هذا النوع من الإفصاح لتقدير إدارة الشركة في العديد من البلدان في إطار المبادئ التوجيهية المتفاوتة التي تصدرها الهيئات المحاسبية (Amran et al., 2009). ويُعد الإفصاح عن المخاطر وإدارتها مفيداً للمحللين الماليين، والمستثمرين، وأصحاب المصالح الأخرى في الشركة لأنه يعمل على تعزيز الشفافية، وتحسين جودة الإفصاح عن طريق الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين الخارجيين. كذلك يمكن أن يكون له آثار إيجابية على ثقة أصحاب المصالح في إدارة الشركة، وقد يؤدي إلى إجراء تقييم أفضل لأداء الشركة في المستقبل (Abraham and Cox, 2007; Amran et al., 2009)، وهو ما دفع الجميع نحو السعي لضمان سلامة هذه المعلومات والتقليل من عدم تماثلها بين الجهات المنتجة والمستخدمة لها.

ويعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الأساسية في اقتصاديات أي دولة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، ومن ثم فإن تطوير هذا القطاع والحفاظ على استقراره يمثل أحد المعايير الأساسية للحكم على قوة وسلامة اقتصاديات الدول، حيث يساهم الاستقرار المالي في تحسين كفاءة إدارة وتوزيع الموارد الاقتصادية، كما يساهم في تقييم المخاطر المالية وتحديدتها وإدارتها، ويعمل أيضاً على زيادة القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات المالية (مسعود، 2021).

ويعتبر التوسع في الإفصاح المحاسبي بشكل عام، وعن المخاطر المصرفية بشكل خاص من أكثر الوسائل تأثيراً على ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث يؤدي زيادة مستوى الإفصاح بالتقارير المالية إلى تخفيض التباين في المعلومات بين المتعاملين في السوق مما يترك أثراً واضحاً على عنصر الاختيار غير الملائم، وفي القطاع المصرفي يتطلع مستخدمو التقارير المالية إلى المزيد من

المعلومات وبخاصة عن المخاطر المصرفية بالشكل الذي يمكنهم من تقييم قدرة الإدارة على مواجهة المخاطر المصرفية للبنك وتحسين قدرتهم على تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة، والمستقبلية، بشأن المخاطر المصرفية، ومن ثم ترشيد قراراتهم، لذا فإن الإفصاح عن المخاطر المصرفية يساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية والحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات، ومن ثم تحقيق أكبر قدر من المنفعة لتلك المعلومات لدي مستخدمي التقارير المالية (Elshandidy et al., 2018). وفي هذا السياق، فقد تزايد الاهتمام على الصعيد المحلي والعالمي بتحسين منفعة المعلومات المحاسبية، ونرى ذلك واضحاً في ظل التطورات الحديثة لمعايير التقارير المالية الدولية، والتي نادى بضرورة الاهتمام بتحسين خصائص المعلومات المحاسبية بما يحسن من جودتها. وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة لمعرفة واختبار العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان، والدور المعدل لجائحة كورونا وذلك بالتطبيق على البنوك السعودية خلال الفترة 2018-2021 .

2-مشكلة البحث :

تلعب وظيفة الائتمان المصرفي دوراً هاماً في تحقيق أهداف البنوك، فالقروض هي التي تسيطر على الأصول القائمة في معظم البنوك. وتمثل القروض من 50% - 70% من إجمالي هذه الأصول، كذلك فإن القروض هي التي تولد النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لهذه البنوك، وذلك بسبب أن القروض الجيدة هي أكثر أصول البنك ربحية (Timothy, 1995). وحتى هذه اللحظة فإن التحدي الأكبر الذي يواجه الائتمان المصرفي هو مشكلة مخاطر الائتمان المصرفي، حيث تعمل هذه المخاطر في اتجاه عكسي ضد تحقيق هذا الائتمان لأهدافه. وقد أكدت معايير المحاسبة الدولية على ضرورة بيان وتوضيح المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بميزانية البنك وكذا التي لا تظهر بالميزانية وذلك بالشكل الذي يفي بمتطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنك، كما أكدت هذه المعايير على ضرورة الإفصاح عن أية مبالغ يتم تجنبها لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض سواء كانت هذه المبالغ لمواجهة قروض بعينها أو كانت لمواجهة المخاطر العامة للإقراض.

وفي هذا الصدد أوضح العديد من الدراسات (Lajili and Zeghal, 2005; Beretta and Bozzolan, 2004) أن الإفصاح المالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصص هذا الائتمان، بالقوائم المالية للبنوك يواجه قصوراً شديداً، حيث جاء هذا الإفصاح موجزاً وغامضاً بشكل لا يفي بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ولا يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك من ملاك ومقرضين ومودعين وجهات رقابية، حيث لم يوضح هذا الإفصاح حجم المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك وكذا حجم الديون الجيدة والديون غير الجيدة، وأيضاً قيمة المخصصات التي يجب تكوينها طبقاً لحجم المخاطر الائتمانية.

مما سبق يتضح أن هناك فجوة في الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها البنك في التقارير المالية السنوية، حيث يكتفي البنك بالإشارة عن بعض المعلومات المتعلقة بتكوين المخصصات المقابلة لهذه المخاطر، إلا أنه لا يتم الإفصاح عن باقي الجوانب الهامة المتعلقة بتلك المخاطر والضوابط اللازمة للحد من تلك المخاطر، مما لا يعبر بصورة واضحة عن مخاطر الائتمان، ومن ثم جاء هذا الإفصاح موجزاً وغامضاً بشكل لا يفي بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ولا يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للبنوك من ملاك ومقرضين ومودعين وجهات رقابية مما يعكس عدم كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان، فلم يوضح هذا الإفصاح حجم المخاطر الائتمانية التي يواجهها البنك وكذلك حجم الديون الجيدة وغير الجيدة، وأيضاً قيمة المخصصات التي يجب تكوينها طبقاً لحجم المخاطر الائتمانية.

ومن منطلق أن مخرجات الأداء المالي في البنوك تعتبر من مقومات نجاحها، وأحد العوامل التي تسهم في تعزيز قدرتها للتصدي للمخاطر المتوقعة، وبما أن الإفصاح عن المخاطر الائتمانية مرتبط بمستوى مخاطر الائتمان بالبنوك وكذلك بإمكانيته بتخفيض الفشل المالي، فيجب أن يكون أولى الأولويات لدى البنوك والاهتمام به والعمل على اتخاذ جميع الوسائل والطرق لتحسينه باعتباره أداة لتقييم سلامة المركز المالي للبنوك بحيث يعطي مؤشرات وإشارات تحذيرية للبنوك بأن هناك خطر قادم يهدد البنك.

وفي ضوء ما تقدم يمكن بلورة مشكلة البحث في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

هل هناك علاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان؟

ما مدى تأثير جائحة كورونا على العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان؟

3-هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان، وذلك باستخدام عينة من البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول) خلال الفترة من 2018 وحتى عام 2021، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

أولاً: دراسة واختبار مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان وعلاقتها بخطر الائتمان.

ثانياً: التعرف على أثر جائحة كورونا على العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان.

4-أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من أهمية المشكلة التي يتناولها، ويمكن توضيح هذه الأهمية من الناحية العلمية ومن الناحية العملية، وذلك على النحو التالي:

أولاً الأهمية العلمية:

- 1- تتبع الأهمية العلمية لهذا البحث من أهمية المعلومات المحاسبية بشكل عام في اتخاذ القرارات، وخاصة الإفصاح عن المخاطر حيث اتجهت الأنظار في الآونة الأخيرة إلى زيادة الاهتمام بتحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر لأهميته في اتخاذ القرارات.
- 2- كما تتبع أهمية هذا البحث من خطورة المشاكل التي تواجهها البنوك في الآونة الأخيرة وبخاصة التعرض لمخاطر التعثر المالي والتهديد بإفلاس البنوك، حيث تعرض العديد من البنوك في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة للانهايار بسبب ضعف مؤشرات الاستقرار المالي لدى البنوك وعدم قدرتها على تحمل الصدمات.
- 3- يهتم مستخدمو القوائم المالية للبنوك بمدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والتأكد من أن البنك ليس في حالة عسر مالي، وما يبعث الثقة في نفوس هؤلاء المستخدمين هو الإفصاح المناسب عن المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك وأسلوب قياسها وأثارها على رأس مال البنك وذلك مع تزايد تطبيق مقررات اتفاقية بازل، وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك، ومن ثم حماية أصول البنوك وتنفيذ برامجها التنموية بكفاءة وفعالية للمساهمة في تحقيق أهدافها المنشودة.
- 4- زيادة التباين في نتائج الدراسات السابقة حول تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على مستوى مخاطر الائتمان بالبنوك والعوامل المؤثرة في الإفصاح عن هذه المخاطر، لذلك فإن تحليل هذه العلاقة في بيئة الأعمال السعودية سوف يحسن من شفافية الإفصاح وينعكس على كفاءة القرارات المالية والاستثمارية للبنوك بالإضافة إلى أن تقديم صورة أكثر اكتمالاً للإستراتيجية الكلية للإفصاح (الإلزامي والاختياري) عن المخاطر الائتمانية يعد أمراً ضرورياً لتحسين الأداء المالي للبنوك.
- 5- تناول أحد المجالات البحثية الحديثة، والتي تندرج بها الكتابات في البيئة العربية بصفه عامه والبيئة البحثية السعودية بصفة خاصة، وبيئة الأعمال موضع الدراسة والتحليل، والعمل على تطويرها في ضوء المتغيرات والتطورات الجديدة في قواعد ومعايير عمل البنوك بالشكل الذي يساهم في المزيد من التواصل مع الحركة البحثية العالمية.

ثانياً الأهمية العملية:

- 1- تفيد نتائج هذا البحث العديد من الجهات مثل المستثمرين، والمقرضين، وغيرهم من الجهات الأخرى، حيث تعتمد العديد من الجهات على المعلومات المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر في اتخاذ القرارات، مما يساهم في ترشيد قراراتهم. كما يمثل هذا البحث أهمية لأسواق المال، لوضع المزيد من الضوابط لتحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر لدى البنوك، مما يساهم في رفع كفاءة سوق المال.
- 2- على المستوى الدولي تنعكس نتائج هذا البحث بشكل غير مباشر، نظراً لوجود العديد من الاستثمارات المشتركة والمعاملات المختلفة بين البنوك داخل السعودية وخارجها، وكذلك وجود تعاملات مشتركة بين أسواق المال السعودية والعربية والعالمية، مما يساهم في زيادة الاستقرار المالي على الصعيد العالمي.
- 3- تسعى البنوك بشكل مستمر إلى مراقبة تقارير الإفصاح لتجنب المخاطر الائتمانية المتوقعة والمحتملة التي تهم جميع الأطراف والتي تعلن عنها التقارير السنوية والدورية والتي تقوم بتزويدهم بالمعلومات سواء بشكل كمي أو نوعي. مما يمكن من الكشف المبكر عن أية اتجاهات غير مواتية من شأنها التأثير السلبي على جودة الأداء المالي للبنك، وهذا يعد هام على مستوى المستخدمين للتقارير المالية والإدارة والجهات الرقابية أيضاً.
- 4- أن عملية الرقابة على المخاطر الائتمانية تتم انطلاقاً من توصيف المخاطر الكمية والوصفية، وحيث أن قياس هذه المخاطر والإفصاح عنها يمكن من الحصول على المؤشرات الخاصة بها، وتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة وتلك التي لا يمكن السيطرة عليها، حيث أن المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية تعد مدخلات مهمة جداً لاتخاذ القرارات الرقابية السليمة من قبل الأطراف ذات الاهتمام.

5- وضع أسس محددة للتقرير عن مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في البيئات المختلفة. وتوفير دليل تطبيقي على أثر مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على مستوى مخاطر الائتمان للبنوك التجارية في بيئة الأعمال السعودية في ظل الدور المُعدل لجائحة كورونا.

5 - حدود البحث :

يقتصر هذا البحث على دراسة العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان، والدور المُعدل لجائحة كورونا، وذلك باستخدام عينة من البنوك السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول) خلال الفترة 2018-2021. وبالتالي، يقع خارج نطاق هذا البحث دراسة المحددات الأخرى لمستوى مخاطر الائتمان بالبنوك. يُضاف إلى ذلك، أن عينة الدراسة اقتصرت على البنوك السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودي (تداول) خلال الفترة 2018-2021. وأخيراً، فإن تعميم نتائج البحث سيكون في ضوء تلك الحدود والعينة التي سيجري عليها البحث.

6- منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بهدف التحقق من مدى التوافق بين الإطار النظري والتطبيقي للدراسة، حيث تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة وتحليل أدبيات الفكر المحاسبي المتعلقة بموضوع الدراسة بهدف التعرف على ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات والاستفادة منها في صياغة الإطار النظري، والمنهج الاستنباطي لاستكشاف وتفسير العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان والدور المُعدل لجائحة كورونا من خلال تطبيق بعض الأساليب الإحصائية.

ولتحقيق هدف البحث، سوف يتم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي:

- مفهوم مخاطر الائتمان.
- مصادر مخاطر الائتمان.
- الإفصاح عن مخاطر الائتمان.
- الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.
- الدراسة التطبيقية.
- خلاصة البحث.

7- مفهوم مخاطر الائتمان

يمكن تعريف المخاطر بشكل عام على أنها احتمالية وقوع حدث وواقبه والتي تشكل تهديداً للمؤسسة، ويمكن أن تحدث المخاطر في جميع جوانب العمل والحياة اليومية، ويمكن وصفها بأنها أحداث أساسية أو غير أساسية أو حتى مهمة أو غير مهمة بناءً على حجم ونوع المخاطر، وهذا المفهوم من منظور ضيق يركز على السلبيات فقط (Gonidakis et al., 2020). وفي نفس السياق، يعرف (Maas 2016) مفهوم المخاطر من منظور أوسع حيث يرى أن الخطر لا يقتصر فقط على النتائج السلبية، وإنما يشير إلى حالة من عدم اليقين بشأن مقدار الفوائد والذي يشمل كلاً من احتمالية الكسب أو التعرض للخسارة، أي أن المخاطر هنا تعني احتمال تحقق خسائر أو أرباح محتملة ناتجة عن الظروف التي تعمل في نطاقها الشركة.

وتعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك، وتعرف مخاطر الائتمان بأنها عدم استطاعة المقترضين الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك أو التخلف عن السداد مما يسبب حدوث خسائر (مروة، 2019). حيث تشير مخاطر الائتمان إلى عدم قدرة المقترض على السداد أو قيامه بتأجيل السداد نتيجة لظروف حالت دون حصوله على التدفقات النقدية المتوقعة سواء كانت ناتجة عن السوق أو العمليات التشغيلية للمقترض وتعره وعدم قدرته على القيام بأعماله بشكل منتظم ومن ثم العجز عن سداد التزاماته في الموعد المحدد (السلوادي ومشاركة، 2020). كما تعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها احتمال فشل المقترض المصرفي أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها (BCBS, 1999).

وفي نفس السياق، عرفها (Akram and Rahman 2018) بأنها مخاطر الخسارة الاقتصادية الناشئة عن فشل المقترض في

الوفاء بالتزاماته التعاقدية، كما عرفها مرزوق وآخرون (2020) بأنها المخاطر المرتبطة بالأنشطة الإقراضية للبنك سواء كانت تلك الأنشطة في شكل ائتمان نقدي أو تعهد ايجاري، وتنشأ تلك المخاطر إما لأسباب ترجع للمدين بتوقفه عن الوفاء بالتزاماته مع البنك طبقاً للشروط المحددة، أو بسبب البنك نفسه من خلال التركيز الائتماني للبنك في فئات أو أنشطة محددة، أو بسبب فشله في تحديد جودة القروض وما يترتب عليها من عدم تكوين مخصصات كافية ومن ثم تعريض أموال المودعين للخطر. وفي ذات السياق، أوضح Bhattacharya et al. (2020) أن مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم قدرة المقرض على السداد أو الوفاء بالتزامات الدين في الوقت المطلوب بناء على جدول السداد المتفق عليه. ويضيف (Mukhtarov et al. (2018) أن مخاطر الائتمان لا ترتبط بقيمة رأس المال فقط وإنما يمكن تعريفها بأنها التقلبات المتوقعة في قيمة صافي الربح ورأس المال للبنوك بسبب التأخر في سداد الديون وعدم سدادها من قبل العملاء.

ويتفق (Duong and Huong (2017) مع وجهة النظر هذه حيث يري أن مخاطر الائتمان تتعلق بالفشل في سداد الفوائد أو أصل الدين في الوقت المحدد طبقاً لعقد الائتمان، حيث أن التأجيل في الدفع في حد ذاته يعتبر أحد درجات مخاطر ائتمان وفي أسوأ الحالات تكون مخاطر الائتمان عبارة عن الفشل التام في الدفع. ويرى Bhattacharya et al. (2020) أن الخسارة المتوقعة لا تشكل مخاطر ائتمان إذا لم يكن هناك عدم يقين بحيث أن المستويات المتوقعة تساوي الخسائر الفعلية - وغالباً لا يحدث ذلك في الواقع العملي - حيث ينظر إلى الخسارة المتوقعة في تلك الحالة على أنها تكلفة متوقعة يجب أخذها في الاعتبار عند تسعير القروض، بينما تكون الخسارة غير المتوقعة هي الجوهر الحقيقي لمخاطر الائتمان.

8- مصادر مخاطر الائتمان

فيما يتعلق بتحديد العوامل المسببة لحدوث مخاطر الائتمان أوضح (Jalilian et al. (2019) أن أهم العوامل المسببة لحدوث مخاطر الائتمان تتمثل في التقييم السيئ لجودة وقدرة المقرض على سداد القرض وكذلك انخفاض قدرة البنك على إدارة محفظة القروض بشكل جيد. وفي هذا الصدد، يرى منصور (2018) أن مخاطر الائتمان تحدث نتيجة لمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية، وتتمثل العوامل الخارجية في تغيرات الأوضاع الاقتصادية بشكل عام أو الكساد مثل ما حدث في أزمة كورونا عام 2020 أو انهيار غير متوقع في أسواق المال وأي تغيرات في حركة السوق قد تؤثر سلباً على الطرف المقابل، أما العوامل الداخلية تتمثل في ضعف إدارة الائتمان والاستثمار بالبنك، وعدم توافر سياسات ائتمانية رشيدة، وعدم متابعة المخاطر وإدارتها بشكل جيد.

ويضيف عبدالرحمن والصعيري (2018) تقسماً آخر لمسببات حدوث مخاطر الائتمان، حيث أوضح أن مخاطر الائتمان يمكن أن ترجع إلى ثلاثة مسببات رئيسية؛ السبب الأول العميل سواء كان ذلك بإرادته أو غير إرادته، أو بسبب البنك مثل تدني جودة شروط الائتمان، وضعف دراسة الموقف الائتماني للعميل، ونقص الكفاءة والمهارة في إدارة محافظ الائتمان، أو لأسباب خارجية تكون خارجة عن إرادة البنك والعميل كالظروف السياسية والاقتصادية وخير شاهد على ذلك أزمة فيروس Covid-19 في عام 2020 وما تبعها من تأثير على تعثر بعض العملاء في السداد.

ومن ناحية أخرى، أوضح (Gila-Gourgour and Nikolaidou (2017) أن أهم العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان تتمثل في كلاً من: العوامل المرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وهي تلك العوامل التي لها تأثير على مستوى الاقتصاد الكلي مثل معدل التضخم ومعدل البطالة، وأسعار الفائدة، ومعدل الاستهلاك المحلي، والناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، ومستويات الأسعار، حيث أن تلك العوامل لها تأثير كبير على مخاطر الائتمان. كما تعتبر العوامل المرتبطة بالاقتصاد الجزئي أحد المحددات الرئيسية لمخاطر الائتمان مثل القدرة المؤسسية المحدودة، وسياسات الائتمان غير الملائمة، وأسعار الفائدة المتقلبة، وسوء الإدارة، والقوانين غير الملائمة، وانخفاض مستويات رأس المال والسيولة، والإقراض المباشر، والترخيص الضخم للبنوك، وضعف ضمان القروض، والتراخي في تقييم الائتمان، وممارسات الإقراض السيئة، والتدخل الحكومي وعدم كفاية الإشراف من قبل البنك المركزي، كما تشير تلك الدراسة إلى العوامل الخاصة بالبنك كأحد العوامل الرئيسية المسببة لمخاطر الائتمان مثل هيكل ملكية البنك، ونفقات التشغيل، ونمو الائتمان، والربحية، وكفاءة الإدارة، وتكوين الودائع وجودتها، وجودة الأصول، ورأس المال والحجم، ومتطلبات احتياطي البنك، كما تشير تلك الدراسة كذلك إلى وجود تأثير للعوامل المرتبطة بالصناعة المصرفية على مخاطر الائتمان مثل درجة المنافسة والتطورات المستمرة في القطاع المالي، حيث أن المنافسة مفيدة للقطاع المصرفي، حيث أن المنافسة المتزايدة تشجع البنوك على تحمل المزيد من المخاطر المتنوعة، مما يجعل النظام المصرفي أقل هشاشة أمام الصدمات، وكذلك فإن التطورات المالية للصناعة المصرفية مثل رفع كفاءة عمليات الوساطة المالية وغيرها من المتغيرات الأخرى لها تأثير كبير على مخاطر الائتمان.

وتتفق دراستا أحمد (2022) و Rehman (2016) على أن مصادر المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك تنقسم إلى مصادر ناتجة عن مخاطر داخلية وأخرى خارجية؛ حيث تتمثل المخاطر الداخلية في المخاطر التي تكون متعلقة بالبنك وهي، مخاطر السيولة والتي تعتبر من المخاطر الرئيسية والتي تنشأ عندما يكون البنك غير قادر على تمويل الموجودات أو تسديد الالتزامات بمعنى عدم قدرته على الموازنة والمطابقة بين سحب الودائع وتسديدات المقترضين، ومخاطر معدل الفائدة وهي المخاطر التي يتعرض لها عند استعمال الودائع لدى البنك المركزي لسد حاجته من السيولة بمبالغ تزيد عن الحد الأدنى لإعادة الخصم. بينما تتمثل المخاطر الخارجية في المخاطر المتعلقة بالمقترض وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة العميل (المقترض) في الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد.

وفي ضوء ما سبق يري الباحثون أنه يمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها حالة من التهديد أو الشك لاحتمال حدوث خسائر غير متوقعة تتعلق بالعمليات الائتمانية التي يمنحها البنك للعملاء بسبب انخفاض قدرة العميل جزئياً أو كلياً على سداد الفائدة وأصل الدين طبقاً لشروط عقد الائتمان في الوقت المحدد، ويرجع الباحثون انخفاض قدرة العميل على السداد كلياً أو جزئياً إما لأسباب ترجع للعميل نفسه وعملياته التشغيلية وإخلاله بشروط استخدام الائتمان، أو لأسباب خارجية عن إرادته مثل الظروف السياسية والاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم والبطالة وغيرها من العوامل الأخرى، أو للبنك نفسه وافراده في منح الائتمان بجودة منخفضة ونقص الكفاءة والمهارة في إدارة محافظ الائتمان.

9- الإفصاح عن مخاطر الائتمان

يُعرف الإفصاح عن المخاطر بأنه إظهار المعلومات المالية والأحداث الجوهرية والمخاطر التي يتعرض لها البنك في القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة وذلك لمساعدة المستخدمين وأصحاب المصالح لاتخاذ القرارات. وعادة ما يشير وضع البنك المالي إلى الصحة المالية للاقتصاد حيث يعتبر الإفصاح أمراً بالغ الأهمية للمستثمرين وأصحاب المصالح وذلك لفهم الأداء المالي للبنك، ومع ذلك في بعض الحالات يصعب قراءة مثل هذه الإفصاحات حيث أن معظم المستثمرين العاديين لا يفهمون المستندات المعقدة وبالتالي يصبح قابلية قراءة هذه الإفصاحات صعباً وقد يؤثر سلباً ونفشل التقارير المالية في تحقيق الغرض منها.

ويُعد الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر في التقارير المالية المنشورة جوهر عملية إدارة المخاطر، حيث يتم من خلاله إتاحة المعلومات عن المخاطر التي تواجهها المنشأة أو التي من المحتمل أن يواجهها الملاك وأصحاب المصلحة فيها، باعتبار أن هذه المعلومات تعد مدخلات أساسية لقرارات الفئات المستخدمة لهذه التقارير (علي، 2005).

وفيما يتعلق بمفهوم الإفصاح عن إدارة المخاطر، اتفقت دراستا (Beretta and Bozzolan, 2004; Lajili and Zeghal, 2005) في تعريف الإفصاح عن المخاطر وإدارتها بأنه توصيل المعلومات المتعلقة باستراتيجيات وخصائص وعمليات الشركة، وغيرها من العوامل الخارجية التي قد تؤثر في النتائج المتوقعة للشركة، بالإضافة إلى الأساليب والعمليات التي تستخدمها الإدارة للتخفيف من حدة تلك المخاطر في سبيل حماية الشركة، واغتنام الفرص المتاحة، وخلق قيمة لأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة. ويُعد تعريف دراسة (Linsley and Shrivies, 2006) أكثر شمولاً للإفصاح عن المخاطر، والذي يتمثل في إعلام القارئ عن أي معلومات تمثل فرصة، أو احتمال، أو خلل، أو ضرر، أو تهديد، أو التعرض لخطر ما والتي تؤثر بالفعل أو قد يكون لها تأثير على الشركة أو الإدارة في المستقبل، بالإضافة إلى توصيل معلومات عن إدارة هذه العناصر.

كما عرفت دراسة (Hassan, 2009) الإفصاح عن المخاطر بأنه المعلومات المدرجة بالقوائم المالية حول أحكام وتقديرات المديرين المعتمدة على السياسات المحاسبية القائمة على القيم السوقية مثل المحاسبة عن تدهور الأصول، وتحوط المشتقات والأدوات المالية، والقيمة العادلة، وكذلك الإفصاح عن المعلومات غير المالية حول خطط الشركات، واستراتيجيات التوظيف، والمخاطر المالية، وغيرها من المخاطر التشغيلية والاقتصادية والسياسية.

وفي نفس السياق، يعرف (Helbok and Wagner, 2016) الإفصاح عن إدارة المخاطر بأنه الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها الشركة والطرق المستخدمة لتعريف وقياس ورقابة والتحكم في هذه المخاطر. كما عرفت دراسة (Alzead, 2017) الإفصاح عن المخاطر بأنه التقرير عن المعلومات المتعلقة باستراتيجيات الشركات وخصائصها وعملياتها والعوامل الخارجية الأخرى، فضلاً عن المعلومات غير المالية ذات الصلة. وترى الصيرفي (2018) أن الإفصاح عن إدارة المخاطر هو إفصاح مالي وغير مالي، وكمي ونوعي وذلك لتوفير معلومات عن المخاطر التي تواجهها الشركة، وتحليلها وتقييم تأثيرها المحتمل على الأداء المستقبلي، وتوفير معلومات عن كيفية التصدي لتلك المخاطر للتخلص منها أو التقليل من أثارها السلبية.

وفيما يتعلق بأهمية الإفصاح عن المخاطر وإدارتها، أوضح العديد من الدراسات (Linsley and Shrivies, 2006; Abraham and Cox, 2007; Amran et al., 2009) أن الإفصاح عن المخاطر وإدارتها يُعد ذا فائدة للمحللين الماليين، والمستثمرين، وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة لأنه يعمل على تعزيز الشفافية، وتحسين جودة الإفصاح وذلك عن طريق الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين الخارجيين. يضاف إلى ذلك، أن هذا الإفصاح يمكن أن يكون له آثار إيجابية على

ثقة أصحاب المصالح في إدارة الشركة، مع تخفيض مخاطر الشركة المدركة من قبل أصحاب المصالح، حيث أن استراتيجية الإفصاح المفتوحة يفترض أنها تؤدي إلى تقييم أفضل لأداء الشركة في المستقبل، والذي يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في تكلفة رأس المال. ويتفق ذلك مع دراسة Epstein and Buhovac (2006) والتي أشارت إلى أهمية الإفصاح عن المخاطر للمديرين وأصحاب المصالح الخارجيين. إذ يحتاج المديرون إلى أنظمة إفصاح جيدة عن المخاطر لدمج تقييم المخاطر في كل من: (أ) قراراتهم التشغيلية والاستثمارية الرأسمالية، (ب) مراجعة الأداء، (ج) قرارات الحوافز. ووفقاً لنظرية الوكالة، فإن الإفصاح عن المخاطر هو آلية للحد من عدم تماثل المعلومات بين المديرين وأصحاب المصالح، وتخفيف مشاكل الوكالة، وتضييق فجوة المعلومات، وتحسين وظيفة الإشراف والرقابة (Jensen and Meckling, 1976). يضاف إلى ذلك أيضاً، أن توصيل معلومات عن المخاطر إلى أصحاب المصالح يمكن أن يساعد الشركة في تخفيض تكلفة رأس المال، وتحديد المخاطر الخاصة بها، وتقدير القيمة السوقية (Abraham and Shrivies, 2014; Elshandidy and Neri, 2015).

وفي نفس السياق، أوضحت دراسة Alzead (2017) أن الإفصاح عن معلومات المخاطر في التقارير السنوية يمكن أن يسهم في تحقيق فوائد عديدة لكل من المُعدين والمستخدمين؛ ألا وهي تقديم معلومات عن استراتيجية إدارة المخاطر، وتحديد مدى استدامة أو تذبذب التدفقات النقدية. وبالتالي، يمكن أن يساعد التقرير عن المخاطر مستخدمي المعلومات في تقييم المركز المالي للشركة وأدائها، ومساعدة الشركات على تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر، كما يؤدي إلى تعزيز المساءلة عن طريق السماح للإدارة بالإفصاح عن معلومات مفيدة عن جهودها للاضطلاع بمسئولياتها، فضلاً عن دعم حماية المستثمرين من خلال مساعدة المستثمرين على تأكيد أو تعديل آرائهم حول ملفات المخاطر الخاصة بالشركة. كما أوضحت هذه الدراسة أن ارتفاع جودة الإفصاح عن المخاطر يساعد المستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق في عملية اتخاذ القرارات، من خلال توفير فهم أفضل للتعرض للمخاطر وممارسات إدارة المخاطر للشركات. وقد أشارت دراسة Elshandidy et al. (2018) إلى أنه استناداً إلى نظرية الإشارة، فإنه كلما أفصح المديرون عن مزيد من المعلومات المتعلقة بالمخاطر كلما انخفض مستوى عدم التأكد لدى المستثمرين. وتُعد المخاطر عنصراً لا مفر منه في أي شركة. إذ تتعرض الشركات إلى العديد من المخاطر سواء المالية، أو غير المالية والتي يمكن أن تؤثر سلباً على أسعار الأوراق المالية. وبالتالي، فإنه من المفيد لأصحاب المصالح أن يتم الإفصاح عن مثل هذه المخاطر في الوقت المناسب (Amran et al., 2009).

ومع ذلك، أشارت دراسة (Lajili and Zeghal, 2005) إلى أن المعلومات غير المالية المتعلقة بإدارة المخاطر تلقي تركيزاً أقل، وبالتالي يكون الإفصاح عنها أقل مقارنة بالإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر المالية. كما أوضحت الدراسة أن الإفصاح عن المخاطر وإدارتها يخدم كلاً من الإدارة والأطراف الخارجية. وقد أوضح الشعراوي (2016) وجود اهتمام عالمي بتطبيق إدارة المخاطر بشكل متكامل وفعال. وقد بدا ذلك واضحاً من خلال المعايير والإصدارات التي تمت في العديد من دول العالم. ففي بريطانيا، أصدر معهد إدارة المخاطر (IRM) (2002) معياراً يتناول أهم المصطلحات المتعلقة بالمخاطر. وفي سبتمبر 2004 أصدرت لجنة COSO إطاراً متكاملًا بعنوان "إدارة مخاطر المشروع - إطار متكامل". أما في أستراليا ونيوزيلندا فقد صدر أول معيار لإدارة المخاطر في عام 1995، والذي تم تعديله عام 2004، حيث ركز هذا المعيار على أهمية دمج ممارسات إدارة المخاطر مع ثقافة وعمليات المنظمة. أما على المستوى الدولي فقد صدر معيار عالمي من خلال المنظمة الدولية للمعايير والذي أضيف طابعاً رسمياً على ممارسات إدارة المخاطر ليكون مُعترفاً به عالمياً، ويحل محل المعايير المتعددة القائمة، ألا وهو معيار ISO 31000 والصادر عام 2009.

10- الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

استهدف العديد من الدراسات دراسة العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان. فعلى سبيل المثال، تناولت دراسة عبد الصمد (2008) تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك التجارية مع تحديد طرق قياسها لتحديد الحد الأدنى لرأس المال وذلك كما ورد باتفاقية بازل، وتحديد متطلبات الإفصاح عن المخاطر كما وردت في معايير المحاسبة الدولية والمحلية ومقررات لجنة بازل. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير كل من المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) اللذان يختصان بالإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة على أن يتضمنا إطاراً للإفصاح عن كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. بينما هدفت دراسة Oliveira et al. (2011) إلى تقييم ممارسات الإفصاح عن المخاطر في ١٩٠ مؤسسة ائتمان برتغالية. وبالاعتماد على تحليل محتوى التقارير السنوية الفردية لعام ٢٠٠٩ توصلت الدراسة إلى أن الإفصاحات المتعلقة بالمخاطر تفتقر إلى إمكانية المقارنة، وأوصت السلطات الإشرافية البرتغالية بتبني آليات تطبيق أكثر فعالية في التوسط للامتثال للحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن المخاطر الإلزامية.

ومن ناحية أخرى، هدفت دراسة سلامة والرفاعي (2011) إلى اختبار العلاقة بين الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة

في بورصة عمان ومخاطر أسهمها الكلية. وتم قياس أداء البنوك من خلال ستة مؤشرات مالية هي (الربحية، والرفع المالي، والسيولة، وكفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإيرادات)، أما المخاطر الكلية فقد تم قياسها باستخدام الانحراف المعياري. واشتملت الدراسة على أحد عشر بنك تجاري أردني. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر الربحية والمعبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية، هو المؤشر المالي الوحيد المؤثر على المخاطر الكلية لأسعار أسهم البنوك التجارية الأردنية المدرجة في البورصة. وفي سياق آخر، هدفت دراسة الشريف (2014) إلى التعرف على دور تطبيق نظام الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان البنكي في البنوك السودانية وكذلك دوره في تحقيق سلامة قرارات التمويل البنكية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها؛ أن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن عملاء الجهاز البنكي، وعن العمليات الممولة بالجهاز البنكي كلاهما يقلل من مخاطر الائتمان البنكي. كما أن المعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام الترميز الائتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان البنكي.

ومن ناحية أخرى تناولت دراسة Hassan (2014) فحص أثر خصائص الشركة على جودة الإفصاح عن المخاطر، وحاولت الدراسة تطوير إطاراً لتقييم جودة الإفصاح عن المخاطر والبحث عن محددات نوعية الممارسات في جودة الإفصاح عن المخاطر، ويستند هذا الإطار على أربعة معايير هي: "الصلة"، "القابلية للفهم"، "المقارنة" و"قابلية الإثبات" وذلك باستخدام عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تحسناً في جميع معايير جودة الإفصاح عن المخاطر، وكشفت نتائج التحليل الإحصائي أن حجم الشركة ومستوى النفوذ والرافعة المالية تمثل أهم محددات نوعية الإفصاح عن المخاطر.

كما هدفت دراسة Constantinos et al. (2014) إلى تحديد الحد الأدنى لرأس المال في البنوك اليونانية والذي يعد أحد أهم متطلبات رأس المال في اتفاقية بازل II وحيث أن البنك يحتفظ بجزء من محفظته لتغطية المخاطر الحالية فإن مخاطر الائتمان تعتبر الخطر الرئيسي الذي يواجه البنوك، ومن المعروف أن العنصر الأول في بازل II لمتطلبات رأس المال هو المخاطر الائتمانية. وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج بازل (1) لمتطلبات رأس المال لا يتضمن التركيز على المخاطر بالاسم، ويبدو أن حساب القيمة المعرضة لمخاطر الائتمان والتي أجريت في الدراسة الحالية تمثل علاجاً للفجوات من خلال متطلبات رأس المال بازل (1). وكانت هذه الفجوات أكثر وضوحاً عندما كانت نسبة المخاطر في المحافظ الائتمانية عالية.

كما هدفت دراسة Li and Zou (2014) إلى التحقق من وجود علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك التقليدية في أوروبا لعدد (47) بنك تجاري في أوروبا خلال الفترة من 2007 إلى 2012، حيث تم اعتماد مؤشرات نسبة القروض غير العاملة المتعثرة، ونسبة كفاية رأس المال لقياس مخاطر الائتمان، أما ربحية البنوك فتم قياسها من خلال العائد على حقوق الملكية ROE، والعائد على الأصول ROA. وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة مخاطر الائتمان لها آثار إيجابية على ربحية البنوك، حيث توجد علاقة إيجابية بين نسبة القروض غير العاملة المتعثرة وكل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، بينما لا يوجد لنسبة كفاية رأس المال أثر على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول في البنوك محل الدراسة.

وفي نفس السياق، استهدفت دراسة Samuel (2015) دراسة تأثير مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا. وحاولت الدراسة فحص كيفية معالجة مخاطر الائتمان من أجل تحسين جودة أصول البنوك وتقليل مخاطر البنوك. وقد أظهرت النتائج أن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع ترتبط بشكل سلبي بالربحية، وأن نسبة القروض غير العاملة إلى القروض ترتبط سلباً بالربحية. كما أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة معنوية بين أداء البنك (من حيث الربحية) وإدارة مخاطر الائتمان (من حيث أداء القرض)، حيث تُعد القروض والقروض المتعثرة متغيرات رئيسية في تحديد جودة أصول البنك. وقد أوصت الدراسة أنه يجب أن تكون الإدارة حذرة عند وضع أي سياسة ائتمانية بحيث لا تؤثر سلباً على الربحية لضمان الاستخدام الحكيم للودائع وتعظيم الأرباح. كما تعمل إدارة مخاطر الائتمان غير الصحيحة على تقليل ربحية البنك، وتؤثر على جودة أصوله وتزيد من خسائر القروض والقروض غير العاملة التي قد تؤدي في النهاية إلى الإفلاس المالي.

وفي هذا السياق، تناولت دراسة القمودي (2015) القياس والإفصاح عن المخاطر البنكية في البنوك التجارية الليبية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل مع إجراء دراسة تطبيقية على عدد بنكين هما بنك الجمهورية وبنك الصحاري. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إنشاء قواعد بيانات متخصصة لقطاع البنوك التجارية الليبية من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على استخراج البيانات اللازمة لنماذج القياس المتقدمة لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

ومن ناحية أخرى، هدفت دراسة Gizaw and Sujata (2015) إلى اختبار أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك الأثيوبية، حيث تم جمع بيانات ثمانية بنوك تجارية أثيوبية للفترة (2003-2014) من خلال التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها أن مؤشرات مخاطر الائتمان (القروض المتعثرة، مخصص خسائر القروض، كفاية رأس المال) لها أثر معنوي على ربحية البنوك الأثيوبية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين إدارة المخاطر الائتمانية لزيادة ربحية البنوك الأثيوبية.

وفي سياق آخر، استهدفت دراسة Wontergthem (2015) بناء مؤشر شامل للإفصاح عن المخاطر بالبنوك بما يلي

متطلبات الإفصاح والتوصيات المقترحة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل 3) في ضوء الدعامة الثالثة التي تتعلق بانضباط السوق، كما تهدف الدراسة إلى إجراء مقارنه لمستويات الإفصاح طبقاً لهذا المؤشر بين البنوك وبعضها البعض ذات الخصائص المختلفة، وذلك بالتطبيق على عينه مكونه من 30 بنك من البنوك الأوروبية، وركزت الدراسة على المخاطر المتعلقة بكل من (الائتمان -السوق- سعر الفائدة). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح عن المخاطر وانخفاض الخسائر الرأسمالية أثناء اختبارات تحمل الضغوط، وعلاقة ايجابية مع حجم البنك والسيولة، بينما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإفصاح عن المخاطر ونسبه رأس المال الإلزامي الذي تحتفظ به البنوك، والدخل من غير الفوائد، وعدم وضوح العلاقة بين الإفصاح والتقلبات في الدخل.

كما تناولت دراسة (Al-Maghzom et al. (2016) دراسة وتحليل مستوى الإفصاح عن المخاطر للبنوك المدرجة في البورصة السعودية، بالاعتماد على طريقه تحليل المحتوى للتقارير المالية، وذلك بالتطبيق على عينه مكونه من 12 بنك من البنوك المدرجة بالبورصة السعودية منهم أربعة بنوك إسلامية، خلال الفترة من 2009 حتى 2013، وتهدف الدراسة أيضاً إلى تكوين مؤشرين للإفصاح عن المخاطر لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في كل من البنوك الإسلامية وغير الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية مستوى الإفصاح عن المخاطر بها أقل من البنوك غير الإسلامية، ومع ذلك كشفت الدراسة أن العناصر العامة للإفصاح عن المخاطر للبنوك غير الإسلامية تقريباً هي نفسها العناصر العامة للإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية، إلا أن الدراسة تؤكد على أن مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك الإسلامية منخفض مقارنة بالبنوك غير الإسلامية. وفي ضوء ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تحسين مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك حيث يساهم ذلك في ترشيد قرارات المستثمرين.

ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة (Nahar et al. (2016) التعرف على مستوى الإفصاح عن المخاطر للبنوك في بنجلاديش، وأهم العوامل المحددة للإفصاح عن المخاطر، واعتمد الإطار النظري لهذه الدراسة على نظريه الوكالة، وتكوين مؤشر للإفصاح عن المخاطر، بالاعتماد على معايير التقارير المالية الدولية IFRS وبازل (2)، وضوابط السوق، والدراسات السابقة، وبالتطبيق على عينه مكونه من 30 بنك من البنوك المدرجة في البورصة في بنجلاديش، خلال الفترة من 2007 حتى 2012، توصلت الدراسة إلى أن الالتزام بـ IFRS7 وبازل 2، ومعيار ضوابط السوق، يساهم في زياده مستوى الإفصاح عن المخاطر بالنسبة لكل نوع من أنواع المخاطر (السوق- الائتمان السيولة -التشغيل- الاسم) وأرجعت الدراسة ذلك التأثير إلى الضوابط التنظيمية، والتبني الاختياري لمعايير الإفصاح الدولية في القطاع المصرفي في بنجلاديش، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم محددات الإفصاح عن المخاطر تتمثل في نوع الخطر، وعدد لجان المخاطر، والرافعة المالية، وحجم البنك، ومدى وجود ادارة للمخاطر، وحجم مجلس الإدارة، ومدى تبيعة مراجع الحسابات للأربعة الكبار.

كما أن دراسة (Ndoka and Islami (2016) قد هدفت إلى التعرف على العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك في ألبانيا، وتمثلت المؤشرات الرئيسية المستخدمة لقياس الربحية في العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول. أما بالنسبة لمؤشرات مخاطر الائتمان فتمثلت في نسب القروض غير العاملة المتعثرة، ونسبة كفاية رأس المال. وقد تم جمع بيانات الدراسة من ستة عشر مصرفاً عاملاً في النظام المصرفي الألباني خلال الفترة من 2005 إلى 2015. وقدمت هذه الدراسة مساهمة في تحديد عوامل مخاطر الائتمان التي تؤثر على ربحية البنوك الألبانية وإيجاد حل علمي لإدارة مخاطر الائتمان بطريق أكثر كفاءة. بينما هدفت دراسة (Saeed and Zahid (2016) إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية خمسة بنوك تجارية كبرى في المملكة المتحدة، ولقياس الربحية استخدمت متغيرين تابعين، وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والقروض المتعثرة كمتغير مستقل للتعبير عن مخاطر الائتمان. وقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال البيانات الصادرة عن هذه البنوك خلال الفترة (2007-2015). وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات مخاطر الائتمان لها علاقة ايجابية بربحية هذه البنوك، الأمر الذي يعني أنه حتى بعد الآثار الكبيرة لأزمة الائتمان عام 2008 إلا أن البنوك في المملكة المتحدة مازالت تواجه مخاطر الائتمان. وأظهرت النتائج أيضاً أن حجم البنك والرفع المالي والنمو كانت كلها مرتبطة ارتباطاً إيجابياً مع بعضها البعض، وحققت البنوك أرباحاً بعد الأزمة المالية، واستطاعت اكتساب الخبرة بكيفية التعامل مع مخاطر الائتمان على مر السنين.

ومن ناحية أخرى، اهتمت دراسة وهدان (2017) بدراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وعددها 13 بنكاً خلال لفترة 2008-2015، وقد تم اختيار المخاطر الآتية (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)، كما تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الأداء المالي للبنك (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الملكية، والعائد على السهم، ومعدل دوران السهم). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي، والذي بدوره يعد جهة رقابية على نسب السيولة وكفاية رأس المال عند تلك البنوك. وأوصت الدراسة بضرورة وجود رقابة مستمرة على منح الائتمان واستخدام استراتيجيات محددة، وضوابط خاصة من قبل البنوك تساعد في الحد من هذه المخاطر والاستغلال الأمثل لأصول البنك.

وفى هذا السياق، تناولت دراسة قاسم (2017) اختبار تأثير الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية في مصر، وقد شملت عينة الدراسة 10 بنوك تجارية، وقد قامت الباحثة بقياس الإفصاح عن مخاطر الائتمان من خلال المؤشرات الآتية (نسبة القروض المتعثرة - نسبة مخصصات (اضمحلال) خسائر القروض - نسبة كفاية رأس المال - نسبة السيولة - الرافعة المالية - حجم الشركة)، وقد تم قياس المتغير التابع وهو جودة التقارير المالية من خلال المؤشرات الآتية: (معدل العائد على حقوق المساهمين، معدل العائد على الأصول، الاستحقاقات الاختيارية). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول وبين كل من المؤشرات التالية (القروض المتعثرة - كفاية رأس المال - السيولة - مخصص خسائر القروض)، ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول وكل من حجم البنك ومؤشر الرافعة المالية، كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من مؤشرات (القروض المتعثرة - السيولة - مخصص خسائر القروض)، ووجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من مؤشرات (كفاية رأس المال - حجم البنك - الرافعة المالية)، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور الرقابي للجان المراجعة في البنوك للحد من عمليات ممارستها لإدارة الأرباح وصولاً إلى تحقيق أفضل درجات الجودة للمعلومات المحاسبية وتوفير خاصيتي الثقة والملائمة فيها، وضرورة عمل إطار منهجي متكامل لقياس وافصاح وإدارة مخاطر الائتمان، وتوفير إطار متكامل للتعامل مع الديون المتعثرة ووضع قواعد لتصنيفها وتحديث بياناتها وتكوين المخصصات اللازمة لها.

كما هدفت دراسة Isanzu (2017) إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك الصينية. وتكونت عينة الدراسة من (5) بنوك تجارية للفترة الواقعة ما بين (2008-2014)، واستخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات مثل القروض المتعثرة، ونسبة كفاية رأس المال، واحتياطي انخفاض قيمة القروض، ورسوم انخفاض قيمة القروض لقياس المخاطر الائتمانية، بينما تم قياس الأداء المالي من خلال معدل العائد على الأصول. وقد أظهرت النتائج أن القروض المتعثرة وكفاية رأس المال لهما تأثيراً كبيراً على الأداء المالي للبنوك التجارية الصينية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تقديم المديرين المزيد من الاهتمام لتحسين كفاية رأس المال لأنه يعزز بشكل إيجابي الأداء المالي مع تقليل القروض غير العاملة عن طريق تطبيق استراتيجيات وتقنيات حديثة لإدارة مخاطر الائتمان.

وفى هذا السياق، هدفت دراسة نشوان وآخرون (2018) إلى التعرف على أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية المتمثلة في (نسبة القروض المتعثرة، مخصصات خسائر القروض، كفاية رأس المال، السيولة، الرافعة المالية) على معدل العائد على الأصول وعلى معدل العائد على حقوق المساهمين وانعكاس ذلك الأثر على مدى تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. وقد أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة السيولة، ربحية البنك) على معدل العائد على الأصول، ووجود أثر عكسي بالنسبة للقروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك، وعمر البنك) على معدل العائد على الأصول. كما أوضحت الدراسة أيضاً وجود أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لربحية البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، ووجود أثر عكسي لعمر البنك على معدل العائد على حقوق المساهمين، وعدم وجود أثر لكل من (نسبة القروض المتعثرة، ونسبة مخصصات خسائر القروض، ونسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة، ونسبة الرافعة المالية، وحجم البنك) على معدل العائد على حقوق المساهمين.

بينما هدفت دراسة Nyarko-Baas (2018) إلى إثبات تأثير القروض المتعثرة على الربحية، وقد تكون مجتمع الدراسة من البنوك المدرجة في بورصة غانا، بينما تألفت عينة الدراسة من أربعة بنوك، وتم استخدام تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين مخاطر الائتمان والربحية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي للقروض المتعثرة على الربحية. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تكون البنوك حذرة بشأن السعر الذي تتوسع فيه لأن حجم البنك يمكن أن يؤثر بنفس القدر على ثروات البنوك. ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة عبد اللطيف وآخرون (2018) اختبار تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على قرارات مستخدمي القوائم المالية واشتملت الدراسة على عينة من البنوك السودانية حيث تم استخدام المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف إدارة الائتمان في البنوك تعد أحد أسباب ارتفاع مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك، حيث أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها دور في ارتفاع مخاطر الائتمان. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية بين مخاطر الائتمان وضعف قرارات مستخدمي القوائم المالية.

وتناولت دراسة Abd El Ghaffar et al. (2019) قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في البنوك المصرية والتعرف على أهم محددتها، بالتطبيق على عينة مكونة من 28 بنك، خلال الفترة 2010-2017، وبالاعتماد على اعداد مؤشر للإفصاح عن المخاطر في البنوك وتضمن ذلك المؤشر 6 فئات للمخاطر وهي (مخاطر الائتمان، والسوق، ومخاطر هيكل وكفاية رأس المال، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر غير المالية الأخرى)، وتم قياس مستوى الإفصاح عن المخاطر بالاعتماد على تحليل المحتوى لمؤشر الإفصاح، وتوصلت الدراسة الى وجود مستوى متوسط من إجمالي الإفصاح عن المخاطر لجميع البنوك محل الدراسة، كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك التي بها نسبة عالية من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وحجم مجلس إدارة أكبر، وحجم لجنة مراجعة أكبر، وهيكل ملكية مؤسسية أكبر، والمراجعة من قبل شركات المراجعة Big 4، يكون لديها حافز أكبر لزيادة مستوى الإفصاح عن المخاطر.

كما توصلت الدراسة الى أن الرافعة المالية والأخبار السيئة والمسؤولية الاجتماعية للبنك لها تأثير سلبي على مستوى الإفصاح عن المخاطر المصرفية.

ومن ناحية أخرى، هدفت دراسة (Patwary and Tasneem (2019 إلى معرفة تأثير نسبة القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال ونسبة صيانة المخصصات على العائد على الأصول (ROA) لجميع البنوك في بنجلاديش خلال الفترة من 1997-2017، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود علاقة سببية مختلفة على المدى القصير بين المتغيرات وأن تحليل الانحدار يؤكد أن اثنين من المتغيرات المستقلة؛ نسبة القروض غير العاملة ونسبة صيانة المخصصات ذات دلالة إحصائية للمتغير التابع؛ العائد على الأصول (ROA).

كما تناولت دراسة (Simamora and Oswari (2019 فحص وتحليل أثر مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك المدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة الواقعة ما بين 2009-2017. وقد تكونت عينة الدراسة من (5) بنوك في اندونيسيا. وأظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر لمخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنك، بينما كان للمخاطر التشغيلية تأثيراً سلبياً كبيراً على الأداء المالي للبنك، كما يوجد أثراً سلبياً لمخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنك. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوى توزيع الائتمان بين المزيد من العملاء لكسب المزيد من الأرباح.

ومن ناحية أخرى هدفت دراسة النهار (2019) إلى قياس أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2010-2018، وذلك باستخدام عينة من (13) بنك، وقد تم قياس المخاطر الائتمانية من خلال مؤشرات مخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل، وتم قياس الأداء من خلال معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم. وقد أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر الائتمانية على الأداء المالي في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، كما يوجد أثر لمخاطر رأس المال ومخاطر السيولة على الأداء المالي حسب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما لا يوجد أثر لمخاطر رأس المال ومخاطر السيولة على الأداء المالي حسب ربحية السهم للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. كما أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر للمخاطر التشغيلية على الأداء المالي حسب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ولكن يوجد أثر للمخاطر التشغيلية على الأداء المالي حسب مقياس ربحية السهم. ولقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بوضع آلية تحدد مستويات التسهيلات الائتمانية السنوية، وتركيز الجهات المختصة والبنك المركزي على آلية ومستوى تطبيق المخاطر الائتمانية في كافة البنوك.

وفي سياق آخر، استهدفت دراسة (Pobrić (2019 دراسة الإفصاح وذلك للمعلومات المتعلقة بالمخاطر الواردة في التقارير المالية لبنوك البوسنة والهرسك، حيث اشتملت الدراسة على عينة مكونة من 23 بنك وذلك للعام 2017، كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى. وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للبنوك معظمها متعلقة بمخاطر الائتمان ويعود السبب في ذلك إلى أن البنوك في البوسنة والهرسك تطبق المعيار الدولي رقم 7 للتقارير المالية والذي يتطلب الإفصاح عن مخاطر الائتمان أكثر من المخاطر الأخرى. ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة منير وآخرون (2020) دراسة مستوى مخاطر الائتمان وتأثيرها على ربحية البنوك الأردنية واشتملت الدراسة على عينة من البنوك المدرجة في البورصة في الأردن للفترة من 2013 الى عام 2019. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لمخاطر الائتمان على ربحية البنوك حيث وجدت علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والعائد على الاصول وعلاقة طردية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية.

كما استهدفت دراسة حنفي (2020) دراسة ومعرفة تأثير تعقيدات ومدى وضوح القوائم المالية على مستوى الإفصاح الاختياري بالقوائم المالية حيث تم استخدام تحليل الانحدار لعينة مكونة من 69 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وذلك بين تعقيدات القوائم المالية ومستوى الإفصاح الاختياري للشركات خاصة متعددة القطاعات الجغرافية والتشغيلية. كما استهدفت دراسة (Jayasree and Shette (2021 اختبار مدى قابلية القوائم المالية للقراءة وذلك باستخدام عينة من البنوك الهندية خلال الفترة 2013-2017. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الهندية يصعب قراءة تقاريرها المالية ويعود السبب في ذلك إلى التستر على أسباب الأداء الضعيف لتلك البنوك، كما توصلت أيضاً إلى أن البنوك ذات الأداء الضعيف تسعى إلى تعقيد القوائم المالية على عكس البنوك ذات الأداء الجيد.

وفي ذات الصدد، استهدفت دراسة (Qadiri (2021 دراسة مدى الإفصاح عن مخاطر الائتمان وتأثير السمات الخاصة بالبنك على مستوى الإفصاح للبنوك السعودية واشتملت الدراسة على 12 مصرف سعودي. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدد قليل من السمات الخاصة التي تؤثر بشكل كبير على مستوى الإفصاح عن المخاطر، حيث توصلت الدراسة إلى أن حجم البنك والرافعة المالية تؤثر بشكل إيجابي على مستوى الإفصاح عن المخاطر.

كما تناولت دراسة (Riani (2021 دراسة تأثير جائحة كورونا على مستوى مخاطر الائتمان في اندونيسيا وقد استخدمت الدراسة عينة من 12 بنك تجاري و12 بنك إسلامي وذلك للفترة 2017 - 2020، وتم عمل دراسة مقارنة بين الفترة قبل الجائحة وبعدها. وقد توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان. وفي نفس السياق، استهدفت دراسة

السماذوني وآخرون (2021) دراسة تأثير جائحة كورونا وذلك على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية حيث تم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم استبانة تم توجيهها الى المديرين الماليين والمحللين والمراجعين الخارجيين. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومستوى الإفصاح الاختياري.

كما قامت دراسة عمرو وآخرون (2022) باختبار العلاقة بين قابلية القوائم المالية السنوية للقراءة وتكاليف الوكالة من جهة واختبار العلاقة بين قابلية قراءه القوائم المالية والأداء المالي من جهة أخرى، حيث تم إجراء الدراسة على عينة من 91 شركة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية في الفترة من عام 2016 إلى العام 2020. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لدرجة قابلية القوائم المالية السنوية للقراءة على الأداء المالي حيث أنها تتوافق مع فرضية التشويش أو التعقيم الإداري حيث أن الإدارة تميل لإخفاء الأداء غير الجيد من خلال إصدار قوائم مالية معقدة وصعبة القراءة والفهم.

وأخيراً استهدفت دراسة (Sumiyati et al. (2022) دراسة العلاقة بين الأداء المالي وقابلية قراءة التقارير المالية لعينة من الشركات المدرجة في البورصة في إندونيسيا حيث استخدمت هذه الدراسة عينة بلغت 66 شركة. وتوصلت الدراسة إلى أن العديد من مديري الشركات يقدمون تقارير معقدة خاصة عندما يكون الأداء المالي غير جيد والعكس للأداء الجيد حيث أن الأداء المالي الجيد والذي يقاس بالعائد على الأصول يؤثر بشكل إيجابي وكبير على سهولة قراءة البيانات المالية. واستناداً إلى ما تقدم، يمكن اشتقاق فرض البحث الأول في صورته البديلة على النحو التالي:

H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان. أدى انتشار جائحة كورونا في عام 2020 إلى تأثيرات وانعكاسات سلبية حيث امتدت إلى أغلب القطاعات حيث أن معظم الشركات تأثرت به وعليه لابد من الإفصاح عن المخاطر التي صاحبت هذه الأزمة وذلك ليتمكن المستثمرين وأصحاب المصالح من متابعة مدى إفصاح شركاتهم عن تأثير هذه الجائحة. كما أدت جائحة كورونا والتغيرات التي طرأت على سير العمل إلى الاتجاه نحو التحول الرقمي والاعتماد على التكنولوجيا وذلك للحد من انتشارها والتعامل بشكل احترافي معها، حيث أن انتشار كورونا ساهم في تسريع ونيرة التحول الرقمي في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع المصرفي حيث أدى الانتقال إلى التعامل مع تقنيات التكنولوجيا إلى ضمان استمرار أعمالها وإمكانية الوصول إلى عملائها وتلبية خدماتهم. وعلاوة على ما سبق، لم يتناول أيّاً من الدراسات السابقة في حد علم الباحثين لعلاقة جائحة كورونا بقراءة الإفصاح عن مخاطر الائتمان بالرغم من أهمية ذلك نظراً لما سببته تلك الجائحة من آثار على الاقتصاد العالمي بصفة عامة. واستناداً إلى ما تقدم، يمكن اشتقاق فرض البحث الثاني في صورته البديلة على النحو التالي:

H2: يوجد تأثير لجائحة كورونا على العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان.

11- الدراسة التطبيقية

اعتمد الباحثون على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقراء وتحليل ما أمكن التوصل إليه من الدراسات السابقة والدوريات العلمية وذلك لتكوين الإطار النظري للدراسة. أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك بتحليل القوائم المالية الصادرة عن البنوك السعودية محل الدراسة خلال الفترة 2018-2021، كما تم اعتماد سنة 2018 وذلك نظراً لتوافر البيانات المالية على موقع سوق الأسهم السعودي (تداول).

11-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك السعودية والبالغ عددها عشرة بنوك وهي (بنك الرياض، بنك الجزيرة، بنك الاستثمار، البنك السعودي الفرنسي، بنك ساب، البنك العربي، بنك الراجحي، بنك البلاد، بنك الانماء، البنك الأهلي)، وتم جمع بيانات الدراسة من خلال الاعتماد على البيانات الواردة في القوائم المالية للبنوك السعودية التي تنشرها في سوق الأسهم السعودي (تداول) وتغطي هذه الدراسة فترة أربع سنوات وذلك من عام 2018 إلى عام 2021 وبعد الانتهاء من تحليل المحتوى للقوائم المالية السنوية للبنوك تم تفرغ البيانات في جدول والاستفادة من معالج الجداول Excel وذلك تمهيداً لأجراء التحليل الإحصائي وقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي spss في معالجة البيانات. كما اشتملت العينة على سنوات البنوك للفترة من 2018 إلى 2021 حيث بلغت 50 ملاحظة بعد ذلك تم استبعاد عدد 13 ملاحظة وذلك نظراً لعدم وجود بيانات مالية لحساب المتغيرات لتصبح العينة النهائية للدراسة 37 مشاهدة. ويوضح الجدول رقم (1) عدد البنوك الممثلة لعينة الدراسة.

جدول رقم (1) البنوك بعينة الدراسة

العينة	عدد المشاهدات
بنك الرياض	4
بنك الجزيرة	4
بنك الاستثمار	4
البنك السعودي الفرنسي	4
بنك ساب	4
البنك العربي	1
بنك الراجحي	4
بنك البلاد	4
بنك الانماء	4
البنك الاهلي	4
الاجمالي	37
إجمالي عدد الملاحظات بسنة البنوك وعددها	50
القيم المفقودة لحساب المتغيرات	13
العينة النهائية	37

11-2 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية توصيف وقياس متغيرات الدراسة، وتحديد نموذج الدراسة المستخدم في اختبار فروض البحث. وتنقسم متغيرات الدراسة إلى متغير مستقل، ومتغير تابع، ومتغير مُعدل، ومتغيرات رقابية. وذلك كما يلي:

11-2-1 المتغير المستقل: مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان

تم قياس مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان وذلك من خلال مؤشر FOG حيث يعتبر من أكثر المقاييس شيوعاً لقياس قابلية قراءة الإفصاح المالي وذلك لكل فقرة تتكون من حوالي 100 كلمة، وذلك على النحو الآتي:

$$FOG = (\text{average word persentence} + \text{percent of complex words}) \times 0.4$$

كما يعتمد مؤشر FOG على مكونين:

المكون الأول: متوسط طول الجملة وذلك من خلال (عدد الكلمات ÷ عدد الجمل)

المكون الثاني: نسبة عدد الكلمات المعقدة (عدد الكلمات المعقدة ذات ثلاث مقاطع أو أكثر ÷ العدد الإجمالي للكلمات) × 100 (عمرو، اخرون، 2022) (Lo et al., 2017)

كما أشار (Ertugrul et al., 2017) إلى أن قيمة المؤشر الأكبر من 18 يعتبر غير قابل للقراءة بينما القيمة التي تتراوح بين 14 إلى 18 تعتبر صعبة القراءة والقيم التي تتراوح بين 12 إلى 14 تعتبر مثالية.

11-2-2 المتغير التابع: مستوى مخاطر الائتمان

حيث يتم قياسه من خلال نسبة القروض والسلف المتعثرة إلى إجمالي رصيد القروض والسلفيات في نهاية العام.

11-2-3 المتغير المُعدل: جائحة كورونا

تم قياسه من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة واحد للفترة التي تعبر عن جائحة كورونا ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

4-2-11 متغيرات الرقابة

تم الاعتماد على بعض المتغيرات التي يتوقع أن لها تأثير على مستوى مخاطر الائتمان حيث تم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وهي:

1. حجم البنك	Size	حيث يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام
2. الرافعة المالية	LEV	حيث تقاس بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول وذلك في نهاية العام
3. العائد على الأصول	ROA	حيث يقاس بنسبة صافي الربح بعد الضرائب مضافا إليه مصروف الفوائد قبل الضرائب
4. نسبة السيولة	Liquidy	حيث يقاس بنسبة الأصول المتداولة مقسوما على الخصوم المتداولة

11-3 نموذج الدراسة

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية تحديد نموذج الدراسة اللازم لاختبار فروض البحث، وسوف يقوم الباحثون باستخدام نموذجين انحدار متعدد لاختبار فروض البحث وذلك كما يلي:

11-3-1 النموذج الأول

يستخدم هذا النموذج لاختبار الفرض الأول، والذي يختبر العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان. ويأخذ النموذج المقترح الشكل التالي:

$$\text{Credi_risk} = \beta_0 + \beta_1 \text{FOG} + \beta_2 \text{SIZE} + \beta_3 \text{LEV_at} + \beta_4 \text{ROA} + \beta_5 \text{Liquidy} + \varepsilon$$

حيث:

- (FOG) : مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان.
- (Credi_risk): مستوى مخاطر الائتمان.
- Size: حجم البنك.
- LEV_at: نسبة الرفع المالي.
- (ROA) : معدل العائد على الأصول.
- (Liquidy): نسبة السيولة.
- ε : حد الخطأ العشوائي.

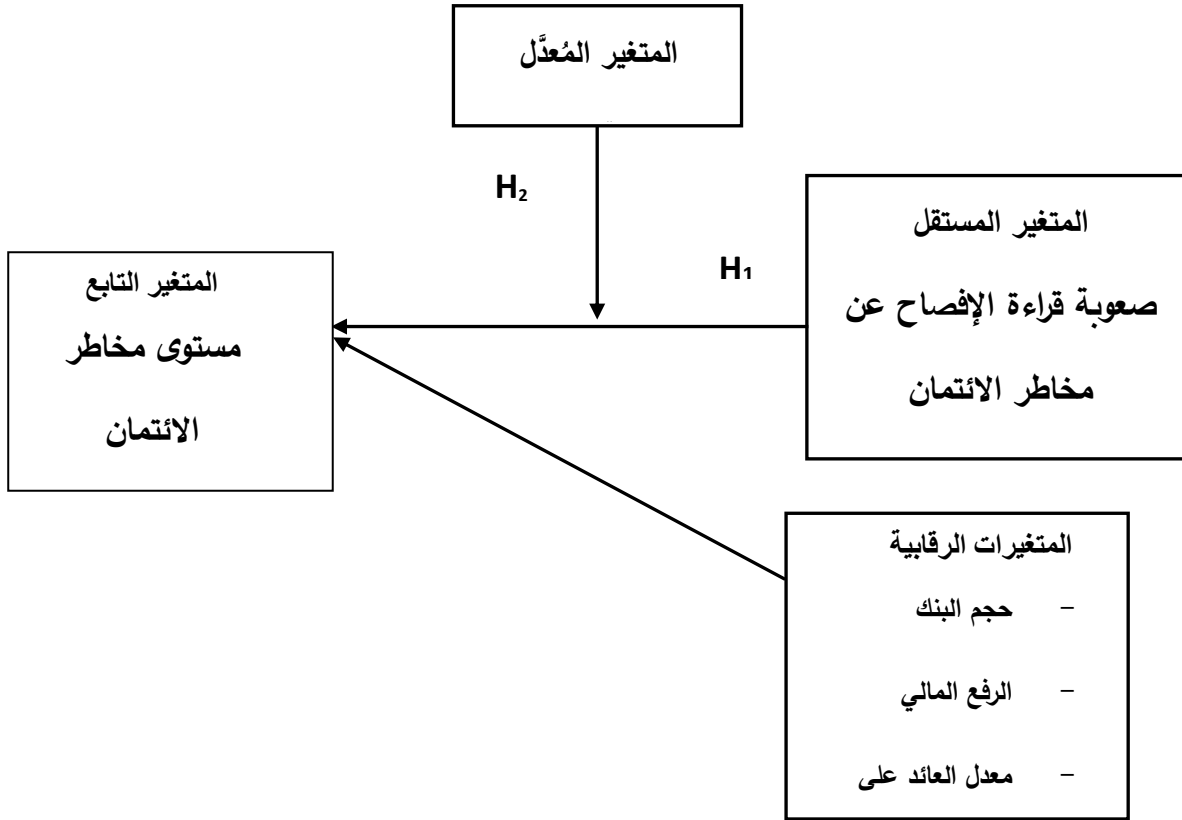
11-3-2 النموذج الثاني

يستخدم هذا النموذج لاختبار الفرض الثاني، والذي يختبر أثر جائحة كورونا كمتغير مُعدل على العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان. ويأخذ النموذج المقترح الشكل التالي:

$$\text{Credi_risk} = \beta_0 + \beta_1 \text{FOG} + \beta_2 \text{COVID} + \beta_3 \text{COVID} * \text{FOG} + \beta_4 \text{SIZE} + \beta_5 \text{LEV_at} + \beta_6 \text{ROA} + \beta_7 \text{Liquidy} + \varepsilon$$

حيث:

- (COVID) : جائحة كورونا.
- (COVID * FOG): متغير تفاعلي بين مدى وضوح الإفصاح عن وجائحة كورونا.
- وباقي المتغيرات سبق تعريفها من قبل.
- ويوضح الشكل رقم (1) نموذج الدراسة.



شكل رقم (1) نموذج الدراسة

الشكل: من إعداد الباحث

4-11 الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث

اعتمد الباحثين على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث. كما تم تحديد مستوى المعنوية significance level المقبول على أنه يساوي (0,05) أو أقل. ولتقدير هذه النماذج تم استخدام برنامج (SPSS) الإصدار رقم 18، والذي يعد البرنامج الأكثر استخداماً في هذا الصدد.

5-11 نتائج الدراسة التطبيقية

في ضوء فروض البحث، واستناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي التي سيتم التوصل إليها في هذه الدراسة، سوف يتم عرض النتائج وتفسيرها على النحو التالي:

1-5-11 الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية عرض أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة التطبيقية. ويوضح الجدول رقم (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة.

جدول رقم (2) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة*

Table 2: descriptive statistics								
Variable	n	Mean	S.D.	Min	0.25	Mdn	0.75	Max
Credi_risk	37	0.019	0.008	0.007	0.014	0.019	0.025	0.042
FOG	37	20.07	1.47	16.76	19.71	19.95	20.55	24.27
SIZE	37	25.995	0.677	25.014	25.344	25.971	26.46	27.541
LEV_at	37	0.944	0.112	0.757	0.873	0.91	1.005	1.253
ROA	37	0.017	0.009	-0.016	0.014	0.017	0.022	0.031
Liquidy	37	0.71	0.102	0.546	0.624	0.698	0.8	0.966

وتشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (2) إلى أن متوسط مؤشر Fog بلغ (20.07) بانحراف معياري (1.47) وكانت أقل قيمة وأعلى قيمة على التوالي (16.76) (24.27) وكان متوسط صعوبة قابلية قراءة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية يصل إلى 20.07، وهذا ما يتفق مع دراسة (Lo et al., 2017); (Ertugrul et al., 2017); (Jayasree, 2021) وهو ما يشير إلى أن قراءة الإفصاح عن مخاطر الائتمانية كانت صعبة. علاوة على ذلك بلغ متوسط مخاطر الائتمانية (0,019) بانحراف معياري (0.008) وبلغت أقل قيمة (0.007) وأعلى قيمة (0.042) الأمر الذي يشير إلى ارتفاع مستوى مخاطر الائتمانية. وبالنسبة لحجم البنك بلغ متوسطه (5) بانحراف معياري (0.677) وبلغت أقل قيمة (4) وأعلى قيمة (1) وذلك يشير إلى أنه كلما زاد حجم البنك ارتفعت مخاطر الائتمانية. كما بلغ متوسط الرافعة المالية (0,944) بانحراف معياري (0,112) وبلغت أقل قيمة (0,757) وبلغت أعلى (1,253) مما يشير إلى أنه عند زيادة مخاطر الائتمانية تتخفص الرافعة المالية. أما العائد على الأصول كان متوسطه (0,017) بانحراف معياري (0,009) وبلغت أقل قيمة (-0,016) وبلغت أعلى (0,031) مما يشير إلى أن العائد على الأصول ينخفض بسبب ارتفاع مخاطر الائتمانية حيث أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمانية والعائد على الأصول. وأخيراً كان متوسط نسبة السيولة (0,71) بانحراف معياري (0,102) وبلغت أقل قيمة (0,546) وبلغت أعلى (0,966) مما يشير إلى أن السيولة لدى البنوك متوسطة.

11-5-2 نتائج تحليل الارتباط

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية عرض نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة التطبيقية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
(1) Credi_risk	1.000				
(2) FOG	0.343**	1.000			
(3) SIZE	-0.187	-0.465***	1.000		
(4) LEV_at	-0.437***	-0.233	0.320*	1.000	
(5) ROA	-0.625***	-0.393**	0.449***	0.271*	1.000

*** $p < 0.01$, ** $p < 0.05$, * $p < 0.1$

يتضح من جدول رقم (3) وجود علاقة ارتباط موجبة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمانية ومستوى مخاطر الائتمانية، حيث يظهر معامل الارتباط بينهما بقيمة موجبة وذلك عند $p < 0.05$ وهذا ما يتفق مع الفرض الأول للبحث، والذي ينص على أن هناك علاقة إيجابية بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمانية ومستوى مخاطر الائتمانية. كما يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين مخاطر الائتمانية والمتغيرات الضابطة (الرافعة المالية والعائد على الأصول) علاقة ارتباط بقيمة سالبة وذلك عند $p < 0.01$. علاوة على ذلك يظهر معامل الارتباط بين قراءة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وحجم البنك علاقة ارتباط سالبة وذلك عند $p < 0.01$ كما يظهر معامل الارتباط بين قراءة الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والعائد على الأصول علاقة ارتباط سالبة عند $p < 0.05$.

11-5-3 نتائج اختبار فروض البحث

تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفروض السابق اشتقاقها، حيث استخدم الباحثين نموذجين انحدار متعدد. ويمكن توضيح نتائج اختبار فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

11-5-3-1 نتيجة اختبار الفرض الأول

يوضح الجدول رقم (4) نتائج تأثير قابلية قراءة الإفصاح عن مخاطر الائتمانية ومستوى مخاطر الائتمانية حيث أظهر أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية وذلك بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمانية ومستوى مخاطر الائتمانية وذلك عند $p < 0.1$ وهو ما يدعم صحة الفرض الأول للدراسة، والذي يفترض أن هناك علاقة إيجابية بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمانية ومستوى مخاطر الائتمانية. كما توضح النتائج أن هناك علاقة سلبية بين مستوى مخاطر الائتمانية والرافعة المالية والعائد على الأصول حيث كلما انخفضت الرافعة المالية والعائد على الأصول يزداد مستوى مخاطر الائتمانية.

Table 4: Regression result the effect of Credit Risk Readability and Credit Risk

	(1)
VARIABLES	Credit Risk
FOG	0.0193*
	(2.25)
SIZE	0.0046**
	(2.31)
LEV_at	-0.0297**
	(-2.67)
ROA	-0.7040**
	(-2.72)
Liquidy	0.0162
	(1.10)
Constant	-0.1265**
	(-2.36)
Observations	37
Adjusted R-squared	0.444
YEAR	YES

Robust t-statistics in parentheses *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

All variables are defined in Appendix A.

2-3-5-11 نتيجة اختبار الفرض الثاني

Table 5: Regression result the moderation effect of COVID on Credit Risk Readability and Credit Risk

	(1)
VARIABLES	Credit Risk
FOG	0.0716***
	(5.11)
COVID	0.2041***
	(4.63)
MOD	-0.0690***
	(-4.79)
SIZE	0.0045**
	(2.51)
LEV_at	-0.0313***
	(-3.32)
ROA	-0.5924**
	(-2.98)
Liquidy	0.0085
	(0.60)
Constant	-0.2765***
	(-7.06)
Observations	37
Adjusted R-squared	0.511

YEAR	YES
------	-----

Robust t-statistics in parentheses *** $p < 0.01$, ** $p < 0.05$, * $p < 0.1$

All variables are defined in Appendix A.

يوضح الجدول رقم (5) نتائج تأثير المتغير المعدل وهو جائحة كورونا على العلاقة بين قابلية قراءة الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان. حيث اتضح أن هناك تأثير لجائحة كورونا على العلاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان وذلك عند $p < 0.01$ ، حيث كان مؤشر قراءة الإفصاح FOG (0,071) ولكن بعد الجائحة أصبح MOD (0,069) وذلك مما يشير إلى أن بعد جائحة كورونا أصبح قراءة الإفصاح عن مخاطر الائتمان أفضل وذلك بعد أن لجأت البنوك إلى التحول الرقمي والاعتماد على التكنولوجيا حيث ساعد ذلك في تقليل مدى وضوح مخاطر الائتمان.

12- خلاصة البحث :

استهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين صعوبة الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان ودراسة إشكالية البحث التي تدور حول ما إذا كان هناك علاقة بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان، كما استهدف البحث أيضاً اختبار تأثير جائحة كورونا على العلاقة السابقة، حيث تم إجراء هذه الدراسة على البنوك السعودية خلال الفترة 2018 - 2021. وانطلاقاً من الفروض الأساسية وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها سابقاً، فقد توصلنا من خلال بحثنا إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان حيث أن معظم المخاطر التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية هي مخاطر الائتمان حيث يلجأ بعض المديرين إلى استخدام هذه المعلومات لجعل التقارير صعبة القراءة.

وبعد انتشار جائحة كورونا والتحول الرقمي السريع ساعد ذلك في التقليل من مدى وضوح الإفصاح عن مخاطر الائتمان حيث خلص الباحثين إلى أن هناك تأثير لجائحة كورونا على العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان ومستوى مخاطر الائتمان، حيث أن هذه المخاطر لا يمكن للبنوك تجنبها لكن من الممكن التقليل من أثارها السلبية.

مراجع البحث :

المراجع العربية

- أحمد، حسن، شاكر، نوري اسماعيل. (2021). مخاطر منح الائتمان من قبل المصارف التجارية. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية.
- أحمد، عبد اللطيف إبراهيم، حسن، عادل محمد. (2018). الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وأثره على قرارات مستخدمي القوائم المالية دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية. مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.
- أحمد، أمين هاشم إبراهيم. (2022). أثر التخطيط الاستراتيجي على تخفيض مخاطر الائتمان البنكي في البنوك التجارية المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.
- حنفي، مي محمد. (2020). قياس أثر تعقيدات القوائم المالية على مستوى الإفصاح الاختياري: دليل تطبيقي من سوق الأوراق المالية المصرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- سلامة، راشد محمد، محمود فلاح الرفاعي. (2011). العلاقة بين الاداء المالي والمخاطر الكلية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية والمخاطر الكلية لأسعار أسهمها في بورصة عمان، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 2.
- السمادوني، حماده فتح الله، احمد، محمد عبد السيد. (2021). أثر جائحة كورونا COVID_19 على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية مع دراسة ميدانية في بيئة الاعمال المصرية. رسالة ماجستير، جامعة طنطا، كلية التجارة.
- مسعود، سناء ماهر محمدي. (2022). أثر قابلية التقرير المالي السنوي للقراءة على كفاءة المعلومات وسيولة الأسهم بالتطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 43: 41-94.
- الشريف، علاء الدين توفيق. (2014). الإفصاح عن المخاطر: المحتوى الإعلامي والآثار الاقتصادية: دراسة ميدانية على

- الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية. *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثاني. الشعراوي، حسام حسن محمود. (2016). أثر تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة- دراسة تطبيقية على الشركات المصرية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، مجلد 53، العدد الثاني: 359-384.
- الصيرفي، أسماء أحمد. (2018). أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية عن ممارسات إدارة المخاطر على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، قسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني، العدد الثاني: 1-67.
- القحطاني، منيرة سعيد. (2022). أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي دراسة تطبيقية على البنوك السعودية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*. (2022)
- القمودي، رندة المختار رحومة. (2015). القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات لجنة بازل: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري. رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة.
- امين، ر.، رحاب، زكي، & حنفي. (2023). دراسة مرجعية لتأصيل تكلفة رأس المال. *مجلة العلوم التجارية والبيئية*, 2(2), 390-430.
- عبد الصمد، وفاء محمد. (2008). القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات بازل ٢ بين النظرية والتطبيق. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مج. ٣٢، ع. 1.
- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم يحيى، والصيعري، روق علي صالح. (2018). دور آليات الحوكمة في الحد من مخاطر الائتمان البنكي: دراسة ميدانية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية 9، 3: 134 - 202.
- علي، محمد علي محمد. (2005). *إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية (مدخل لتعظيم القيمة)*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- هنية، ع. م. ع.، & عبدالله محمد عبدالله. (2023). مدي تطبيق وإعتماد المحاسبة السحابية في شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز (دراسة ميدانية). *مجلة العلوم التجارية والبيئية*, 2(2), 160-174.
- عمرو محمد خميس محمد، رضا محمود محمد عبد الرحيم. (2022). دراسة واختبار العلاقة بين قابلية القوائم المالية للقراء وتكاليف الوكالة والأداء المالي في الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية. *المجلة العلمية للبحوث التجارية*.
- قاسم، منير وحيد، إسماعيل يونس يامين، حياة يحيى امين. (2020). أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك دراسة تحليلية على البنوك المرخصة في الأردن. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*.
- قاسم، زينب عبدالحفيظ. (2017). *إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- مروة قرني، صونيا مناصري. (2020). القرض التقيطي كآلية للحد من مخاطر الائتمان دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري. *كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير*.
- منصور، بشرى يحيى. (2018). تقي يم أثر مخاطر الائتمان والسيولة على الاستقرار المصرفي اليمني: دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة 2001 - 2013. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 9، 1، 387 - 410.
- نشوان، إسكندر، الطويل، عصام، شحادة، محمد. (2018). أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، جامعة العربي بن مهيده أم البواقي، فلسطين، العدد 9.
- النهار، قصي كارم حسين. (2019). *أثر المخاطر الائتمانية على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان*. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / الاردن.
- وهدان، ثائر فتحي. (2017). *أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية

Abd Elghaffar, E. , Abotalib, A., and Khalil , M. (2019). Determining factors that affect risk disclosure level in Egyptian banks. *Banks and Bank Systems*, Vol.14, issue (1),pp159-171, available at

doi:10.21511/bbs.14(1).2019.14

- Abraham, S., and P. Cox. (2007). Analyzing the determinants of narrative risk information in UK FTSE 100 annual reports. *The British Accounting Review* 39 (3): 227-248.
- Adamu, Musa Uba. (2013). The Need for Corporate Risk Disclosure in the Nigerian Listed Companies Annual Reports. *IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)*, Vol.1, Issue 6.
- Al-Maghzom, A., Hussainey, K., and Aly, D. (2016). THE LEVEL OF RISK DISCLOSURE IN LISTED BANKS: EVIDENCE FROM SAUDI ARABIA. *Corporate Ownership & Control*, Volume 14, Issue 1: 175-194.
- Al-Maghzom, A., Hussainey, K., & Aly, D. (2016). The level of risk disclosure in listed banks: Evidence from Saudi Arabia. *Corporate Ownership and Control*, 14,1:175-194.
- Alzead, R. (2017). *The determinants and economic consequences of risk disclosure: Evidence from Saudi Arabia*. PhD, Portsmouth Business School, University of Portsmouth, United Kingdom.
- Amran, A., A. Bin, and B. Hassan. (2009). Risk reporting: An exploratory study on risk management disclosure in Malaysian annual reports. *Managerial Auditing Journal* 24 (1): 39-57.
- Beretta, S., and S. Bozzolan. (2004). A framework for the analysis of firm risk communication. *The International Journal of Accounting* 39 (3): 265-288.
- Constantinos., Tsamis, Anastasios., Leventides, John. (2014). Concentration risk model for Greek bank's credit portfolio. *The Journal of Risk Finance*, Vol. 15 No. 1.
- Ekinci, Ramazan, and Gulden Poyraz. (2019). The effect of credit risk on financial performance of deposit banks in Turkey. *Procedia Computer Science*, 158: 979-987.
- Elshandidy, T., and L. Neri. (2015). Corporate governance, risk disclosure practices, and market liquidity: Comparative evidence from the UK and Italy. *Corporate Governance: An International Review* 23 (4): 331-356.
- Elshandidy, T., Fraser, I., & Hussainey, K. (2013). Aggregated, voluntary, and mandatory risk disclosure incentives: Evidence from UK FTSE all-share companies. *International Review of Financial Analysis*, 30, 320-333
- Elshandidy, T., Neri, L. and Guo, Y. (2018). Determinants and impacts of risk disclosure quality: evidence from China. *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 19 No. 4, pp. 518-536.
- Epstein, M., and A. Buhovac. (2006). The reporting of organizational risks for internal and external decision making. *Canada: CMA Canada, AICPA and CIMA*.
- Ertugrul, Mine, et al. (2017). Annual report readability, tone ambiguity, and the cost of borrowing. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 52.2: 811-836.
- Gila-Gourgoura, E.; Nikolaidou, E. (2017). Credit risk determinants in the vulnerable economies of Europe: Evidence from the Spanish banking system. *International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR)*, ISSN 2408-0101, Eastern Macedonia and Thrace Institute of Technology, Kavala, Vol. 10, Iss. 1, pp. 60-71
- Gizaw. Matewos Kebede and Sujata. (2015). The Impact of Credit Risk on Profitability Performance of Commercial Banks in Ethiopia. *African Journal of Business Management*, Vol. 9(2).
- Hassan, M. (2009). UAE corporations-specific characteristics and level of risk disclosure. *Managerial Auditing Journal* 24 (7): 668-687.

- Hassan, Nermine S. M. (2014). Investigating the Impact of Firm Characteristics on the Risk Disclosure Quality. *International Journal of Business and Social Science*, Vol. 5, No. 9(1): 109-119.
- Helbok, G., and C. Wagner. (2016). Determinants of Operating Risk Reporting in the Banking Industry. *Journal of Risk* 9 (1): 49-74.
- Ibrahim, A., M. Habbash, and K. Hussainey. (2019). Corporate governance and risk disclosure: Evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation* 15 (1): 89-111.
- Isanzu, J. (2017). The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinese Banks. *Journal of International Business Research and marketing*. Vol.2, Issue. 3.
- Jalilian, N., Zanjirchi, S.M. and Goh, M. (2019). Interactive scenario analysis of banking credit risks in intuitive fuzzy space. *Journal of Modelling in Management*, Vol. 15 No. 1: 257-275.
- Jayasree, M., & Shette, R. (2021). Readability of annual reports and operating performance of Indian banking companies. *IIM Kozhikode Society & Management Review*, 10(1): 20-30.
- Jensen, M, and W. Meckling. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of Financial Economics* 3: 305-360.
- Lajili, K., and D. Zeghal. (2005). A content analysis of risk management disclosures in Canadian annual reports. *Canadian Journal of Administrative Sciences* 11 (2): 125-142.
- Li, F., & Zou, Y. (2014). *The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks: A Study of Europe*. UMEA University.
- Li, Feng. (2008). Annual report readability, current earnings, and earnings persistence. *Journal of Accounting and economics*, 45.2-3: 221-247.
- Linsley, P., and P. Shrivies. (2006). Risk reporting: A study of risk disclosures in the annual reports of UK companies. *The British Accounting Review*, 38 (4): 387-404.
- Lo, Kin, Felipe Ramos, and Rafael Rogo. (2017). Earnings management and annual report readability. *Journal of accounting and Economics*, 63.1: 1-25.
- Al-Hanawi, A. M. A., (2024). The Relationship Between Corporate Social Responsibility Disclosure and Firm Value: The Mediating Role of stock liquidity - Evidence from Egypt, *Journal of Business and Environmental Sciences*, 3 (1), 142-185.
- Mazumder, M., and D. Hossain. (2018). Research on corporate risk reporting: Current trends and future avenues. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business* 5(1): 29-41.
- Nahar, S., Azim, M., and Jubb, C. (2016). The determinants of risk disclosure by banking institutions: Evidence from Bangladesh. *Asian Review of Accounting*, Vol. 24 Issue: 4, pp.426-444.
- Ndoka, S., & Islami, M. (2016). The Impact of Credit Risk Management in the Profitability of Albanian Commercial Banks During the Period 2005-2015. *European Journal of Sustainable Development*, 5,3:44-55.
- Nyarko--Bassi, M. (2018). Effects of Non-Performing Loans on the Profitability of Commercial Banks--Case of Some Selected Banks on the Ghana Stock Exchange. *Global Journal of Management and Business Research*, 18,2, :7-10.
- Oliveira, Jonas. Rodrigues, Lu'cia Lima. Crai, Russell. (2011). Risk-related disclosure practices in the

- annual reports of Portuguese credit institutions: An exploratory study. *Journal of Banking Regulation*, Vol.12.
- Patwary, M., & Tasneem, N. (2019). Impact of Non-Performing Loan on Profitability of Banks in Bangladesh: A Study from 1997 to 2017. *Global Journal of Management and Business Research*.
- Pobrić, Amira. (2019). RISK DISCLOSURES IN FINANCIAL STATEMENTS OF BANKS IN BOSNIA AND HERZEGOVINA. *European Journal of Sustainable Development*, 4,3:440-505.
- Qadiri, H., & Alsughayer, S. (2020) Credit Risk and Disclosure Behavior in the Bank Industry: Evidence from Saudi Arabia. *The Scientific Journal of University of Benghazi*.
- Rehman, Asma Abdul. (2016). *A comparative study of risk management practices between Islamic and conventional banks in Pakistan*. Diss. Cardiff Metropolitan University.
- Riani, Ririn. (2021). *Does COVID-19 Pandemic Affect Bank Credit Risk?*. Ekonomi Islam Indonesia.
- Saeed, S. & Zahid, N. (2016). The Impact of Credit Risk on Profitability of Commercial Banks. *Journal of Business & Financial Affairs*, 5,2, :15-17.
- Samuel, O. (2015). The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria, Social and Management Science. *European Journal of Sustainable Development*, 5,3:44-55.
- Simamora, R. and Oswari, T. (2019). The Effects of Credit Risk, Operational Risk and Liquidity Risk on the Financial Performance of Banks Listed in Indonesian Stock Exchange. *International Journal of Economics, Commerce and Management*, 3, 5: 182-193.
- Sumiyati, Sumiyati, (2022). How difficult are the Financial Statements to read?. *Journal Bisnis dan Akuntansi* 24.2: 353-364.
- AlaaEldin, Z. A. (2023). Impact of the cost structure on the financial performance in light of the application of cloud computing systems in the Palestinian electricity companies. *Journal of Business and Environmental Sciences*, 2(2), 192-209.
- Timothy, K. (1995). *Bank Management*. 3 rd. Edition (Florida, the Dryden Press ,2 1995).
- Wontergthem, v. (2015). *Basel III Risk Disclosure Index and Bank Risk*. Master Dissertation, Faculty Economic En Bedrijfskunde , Universiteit Gent.